قولاً واحداً

منذر عيد

حسابات ما بعد الفوز

في ظل استقرار الأوضاع في المنطقة طوال الأشهر القليلة الماضية، وتسيّد شيء من الإيجابية في أجواء العلاقات السورية- التركية لجهة لقاء الطرفين على مستويات عسكرية ودبلوماسية، بهدف إنهاء الأزمة في سورية، بعيداً عن رؤية كل طرف لطريقة الحل، فإن فوز رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية جديدة لخمس سنوات، يدعو إلى الاطمئنان باستمرار تلك الأجواء، والعمل على تطويرها لاحقاً، بوساطة روسية-إيرانية، بعيداً عن حسابات إدارة أردوغان الانتخابية، والتزامها بكثير من العقلانية في مقاربة الأمور، بما يثمر عن ترجمة أقوالها ونيتها بالتقرب من دمشق إلى أفعال تبدأ في أرض الميدان شمالاً.

فاز أردوغان بالانتخابات الرئاسية، وتجاوز بذلك كل الهواجس والحسابات، لتبدأ مرحلة جديدة يؤكد الكثير من المراقبين والمتابعين أنها ستكون أكثر واقعية وعقلانية، لكون الخمس سنوات القادمة هي الأخيرة لأردوغان، وأن ما سيقوم بفعله واتخاذه من قرارات سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي سيكون بمنزلة بذار ستمكن حزبه العدالة والتنمية من حصاد موسمها في الانتخابات القادمة.

خمس سنوات قادمة ستكون كفيلة لأردوغان بنقل تركيا إلى ضفة بخلاف ما هي عليه، لجهة علاقتها مع سورية والعالم العربي والاتجاه أكثر شرقاً نحو روسيا والصين، وعلى الرغم من تراجع حدة تصريحات المسؤولين الأتراك عن التقارب مع دمشق، بخلاف ما كانوا عليه قبل الانتخابات، إلا أن سورية كانت حاضرة وبقوة في خطاب النصر لأردوغان من خلال حديثه عن إعادة اللاجئين، وتأكيد وزير خارجيته مولود تشاويش أوغلو، أن ممثلي سورية وتركيا وروسيا وإيران سيعقدون اجتماعاً في الأيام المقبلة لبحث إعداد خريطة طريق لتطبيع العلاقات مع دمشق، ليكون حديثه عن إعادة اللاجئين الذين خرجوا من مناطق سيطرة الدولة إليها، بعد أن كان الحديث سابقاً عن إعادتهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الفصائل الموالية لأنقرة، حدثاً لافتاً وبارزاً.

ربما أعطت نتائج الانتخابات الرئاسية أردوغان شيئاً من ترف الوقت في بحث العديد من القضايا التي كان يستعجل الخوض فيها سابقاً، خاصة موضوع التقارب مع دمشق، وربما أعتقته من حجم الضغوط، وفسحت المجال أمامه للمناورة لعدم التنازل عما لا يرغب به، إلا أن موضوع تقارب أنقرة ودمشق ليس رغبة تركية فقط، بل هو مطلب روسي ملحّ، وعليه فإن المضي قدماً في ذلك يشكل المفتاح بالنسبة للإدارة التركية لبقاء حالة الود مع موسكو، وهذا ما يجعلها في حالة التزام بما قطعته من وعود سابقاً لجهة محاربة الإرهاب، والانسحاب من الأراضي السورية، والإعلان عن ذلك وفق خطة معلنة ولو تدريجياً، إضافة إلى أن أنقرة بحاجة إلى التواصل والتعاون مع دمشق، لجهة مواجهة ما تعتبره خطراً داهماً على أمنها القومي من خلال بقاء ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» شرق الفرات.

في مقابل التكهنات بسياسة أردوغان المقبلة إزاء سورية، فإن موقف الأخيرة باق على ما هو عليه، بأن على تركيا تقديم خطوات جديدة وملموسة، لاسيما مسألة الانسحاب من الأراضي السورية، موقف بات أكثر صلابة في ضوء عودة العلاقات السورية مع محيطها العربي، خاصة المملكة العربية السعودية، حيث يمكن للأخيرة لعب دور ضاغط على أنقرة للانخراط بشكل جدي في حل الأزمة في سورية، عبر سحب قواتها من الأراضي التي تحتلها، والرياض قادرة على فعل ذلك، لسببين: الأول تأكيدها الدائم على وحدة وسلامة الأراضي السورية وخروج القوات الأجنبية من الأراضي السورية، والثاني قوة استثماراتها الاقتصادية وبقية دول الخليجي العربي في الداخل التركي، وما لذلك من دور في استقرار الاقتصاد التركي طوال السنوات القادمة.

تمهل الإدارة التركية في خطواتها تجاه السير نحو دمشق، عما كان قبل الانتخابات، لا يعني بالمطلق أمراً سلبياً، بل قد يرى البعض فيه شيئاً من التأني في الدراسة واتخاذ القرارات بشكل أكثر عقلانية، وهو ما تؤكده مصادر معارضة بأن أنقرة تعد خطة للتقارب من دمشق تتضمّن في خطواتها الأولى فتح طرق الترانزيت عبر معبر باب الهوى، وإعادة تفعيل الطرق الدولية، حلب – اللاذقية المعروف باسم «M4»، حيث سيتم تقديمها ضمن لجنة أمنية – عسكرية في الاجتماع الرباعي المفترض إجراؤه بين نواب وزراء خارجية سورية وتركيا وإيران وروسيا، في الأيام القليلة القادمة.

من المؤكد أن فوز أردوغان بولاية رئاسية ثالثة وأخيرة، سيعطيه المزيد من القوة والجرأة على تدوير الكثير من الزوايا الحادة في علاقته مع دمشق، وبما يقربه أكثر فأكثر من موسكو وطهران والعديد من الدول العربية، وهو الحريص على أن يكون أكثر قرباً منها، في ظل العداء الذي تبديه كل من أميركا وأوروبا نحوه.

وزير الصحة يبحث مع نظيريه الفنزويلي والإيراني تبادل الخبرات والزيارات

وزير الصحة حسن الغباش خلال لقائه نظيرته الفنزويلية ماغالي جوتيريز فينيا في جنيف (الانترنت)

بحث وزير الصحة حسن الغباش مع وزيرة الصحة الفنزويلية ماغالي جوتيريز فينيا، ووزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي الإيراني بهرام عين اللهي سبل تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الصحي.

وذكرت وكالة «سانا» أن الغباش ناقش مع نظيريه خلال اجتماع عقد على هامش أعمال الدورة الـ ٧٦ لجمعية الصحة العالمية التي تعقد حالياً في جنيف، إمكانية تبادل الخبرات والزيارات التي من شأنها رفع الخبرات الطبية، وتعزيز التعاون في مجال الصناعات الدوائية.

وأعرب الغباش عن شكره للمواقف الإيجابية للبلدين الصديقين، وخاصة المساعدات الإنسانية المقدمة من قبلهما للمواطنين السوريين بعد كارثة الزلزال الذي ضرب سورية في شباط الماضي.

وكالات

شدد على عدم تواصل الأمم المتحدة مع التنظيمات الإرهابية والكيانات غير الشرعية

صباغ: سورية تدين دعوات الغرب لعدم عودة اللاجئين تحت ذرائع كاذبة

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ (الوطن)

• ضرورة الرفع الفوري والكامل للإجراءات القسرية غير الشرعية على الشعب السوري

• الاحتلال الإسرائيلي يؤجج الأوضاع عبر تصعيد اعتداءاته على الأراضي السورية

الوطن

أكدت سورية أن أميركا وحلفاءها الغربيين يصعدون تصريحاتهم العدائية وإجراءاتهم الاستفزازية بهدف التدخل في شؤونها وعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها، مدينة الدعوات الغربية للاجئين لعدم العودة إلى وطنهم تحت ذرائع كاذبة، مشددة على أن القوات الأميركية الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية تواصل انتهاك سيادتها، وأن الاحتلال الإسرائيلي يؤجج الأوضاع في المنطقة عبر تصعيد اعتداءاته.

وقال مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أمس خلال جلسة لمجلس الأمن أمس حول الشأنين الإنساني والسياسي: إن لجوء واشنطن إلى المحاضرة هنا عن احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني هو بمثابة ذر الرماد في العيون للتغطية على انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات هذا المجلس ولجميع قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث تواصل انتهاك سيادة سورية ووحدة أراضيها ودعم الميليشيات الانفصالية في شمال شرق سورية ونهب النفط والثروات السورية.

وأوضح صباغ أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين يواصلون إجراءاتهم الاستفزازية والعدائية حيال سورية بهدف التدخل في شؤونها الداخلية وعرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها، لافتاً إلى أن التباكي الأميركي على المعاناة الإنسانية لن يحجب حقيقة أن سياسات واشنطن الخاطئة في سورية هي التي تسببت بهذه المعاناة، وذلك من خلال فرضها أشد أنواع العقوبات غير الشرعية وغير الأخلاقية على الشعب السوري، فضلاً عن تسببها بموجة النزوح واللجوء الكبيرة جراء جلبها آلاف الإرهابيين إلى سورية، ومن خلال ارتكاب القوات الأميركية جرائم حرب في الرقة تسببت بفقدان آلاف السوريين لأرواحهم وتدمير البنية التحتية.

رفع الإجراءات القسرية

وشدد صباغ على وجوب الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للإجراءات القسرية الانفرادية غير الشرعية التي تتناقض مع القانون الدولي الإنساني وتشكل عائقاً كبيراً أمام العمل الإنساني والتنموي، لافتاً إلى أن الاستثناءات المزعومة التي أعلنتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تلك الإجراءات ما هي إلا دعاية رخيصة ولم تحقق أي نتائج ملموسة، بل إن البعض في مجلس الأمن يتباهى بفرض العقوبات ويعلن على الملأ أنه لن يتراجع عنها.

وبين أنه في إطار جهود الدولة للارتقاء بالوضع الإنساني لمواطنيها ولمواجهة تداعيات كارثة الزلزال وما خلفته من مأساة على المستوى الوطني، أصدر الرئيس بشار الأسد في الأول من أيار الجاري المرسوم رقم ٧ القاضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، بهدف تقديم الدعم المالي لهم ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم، مشيراً إلى أن هذا المرسوم يمثل مرتكزاً رئيسياً للتوجهات الأساسية ولخطة العمل الوطنية اللتين أقرتهما الحكومة أواخر الشهر الماضي للتعامل مع آثار الزلزال من مختلف الجوانب، والانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة للأعمال الإغاثية إلى مرحلة التعافي لمواجهة آثار الزلزال.

وأشار صباغ إلى تمديد سورية مبادرتها الطوعية لمنح الأمم المتحدة الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي في الـ١٣ من آب القادم، لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في تلك المناطق، كما أكدت سورية مواصلتها إصدار التأشيرات وتيسير الزيارات الميدانية وتقديم التسهيلات اللازمة للأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني والتنموي.

وأشار صباغ إلى ضرورة عدم تواصل الأمم المتحدة وممثليها وطواقمها مع التنظيمات الإرهابية والكيانات غير الشرعية المرتبطة بها في شمال غرب سورية، ووجوب السماح لمنظمتي الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري بالإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية في هذه المناطق.

الاستجابة الإنسانية

وأعرب صباغ عن تطلع سورية لتحمل المانحين الدوليين مسؤولياتهم وتنفيذ تعهداتهم وتوفير التمويل المطلوب لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها بما يتيح تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية والإطار الإستراتيجي للتعاون بين سورية والأمم المتحدة، وتنشيط عجلة الاقتصاد ودعم العودة الكريمة والطوعية للمهجرين إلى وطنهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مؤكداً إدانة سورية كل الدعوات الغربية للاجئين كي لا يعودوا إلى وطنهم وبيوتهم تحت ذرائع كاذبة.

وفي الشأن السياسي، أوضح صباغ أن القمة العربية التي عقدت في المملكة العربية السعودية مؤخراً حققت إنجازاً كبيراً، حيث أعادت للموقف العربي الجماعي ألقه وللعمل العربي المشترك زخمه، والأهم أن الدول العربية أكدت دعم سورية في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها وتجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها جراء الحرب الإرهابية التي واجهتها والإجراءات الاقتصادية المفروضة عليها وتداعيات الزلزال المدمر الذي أصابها.

إسرائيل وتأجيج الأوضاع

ولفت صباغ إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستمر بتصدير أزماته الداخلية من خلال تأجيج الأوضاع في المنطقة وارتكاب المزيد من أعمال العدوان والجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، مجدداً إدانة سورية بأشد العبارات لهذه الجرائم والممارسات، ومطالبتها مجلس الأمن بالخروج عن صمته والقيام بمسؤولياته بموجب الميثاق ووضع حد لكل هذه السياسات العدوانية ومساءلة مرتكبيها.

وشدد صباغ على أن سورية لن تعيد علاقاتها إلى طبيعتها مع من يحتل أراضيها، وأن الحل السياسي الذي تنشده يستلزم القضاء على الإرهاب ووقف التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المبادرات الهدامة لبعض الدول المعروفة، والهادفة إلى عرقلة هذا الحل، وكذلك كل محاولاتها لاستعادة موروثاتها الاستعمارية التي ولت إلى غير رجعة.

رئيسي دعاه لتسريع التعاون الإقليمي بهدف تأمين مصالح دول المنطقة

أردوغان: راغبون في مواصلة التعاون الرباعي بين دمشق وطهران وموسكو وأنقرة

من اجتماع وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا في موسكو مؤخراً (أ ف ب - أرشيف)

«الحربي» الروسي استهدف مواقع التنظيم في جبل الأربعين بغارات مركزة

«النصرة» يصعد في «خفض التصعيد» والجيش يرد بغزارة نارية مدفعية وصاروخية

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

عبد المنعم علي عيسى

الغرب «ينبش» في غبار هيروشيما

انعقدت «قمة السبع» في مدينة هيروشيما اليابانية على مدار أيام ثلاثة امتدت ما بين ١٩ و٢١ أيار الجاري، وفيها سعى المنظمون إلى توسعة مروحة الحضور التي ضمت إلى جانب الدول السبع، الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، مؤسسات هامة مثل الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي إضافة للأمم المتحدة ومنظمتي التجارة والصحة العالميتين والبنك الدولي، حيث أريد أن يكون لهؤلاء دور «الشهود» على بيان لربما كان هو الأهم مما صدر عن قمم «السبع» منذ تأسيسها في العام ١٩٧٥، والذي يصح وصفه بأنه «إعلان حرب» غربي على كل ما هو «غير غربي»، وعبره برزت نزعة غربية يشتم منها أن «الأنوف» لربما اشتاقت لهبوب الرياح التي اجتاحت هيروشيما ٦ آب ١٩٤٥ ثم تلتها نظيرة لها بعد ثلاثة أيام على ناغازاكي.

على الرغم من أن القمة كانت قد تناولت العديد من القضايا التي تشغل العالم راهناً مثل الأمن الغذائي والتعليم والبيئة والذكاء الاصطناعي، إلا أن التعاطي معها كان قد ربط بثلاثة محاور إستراتيجية اعتبرتها القمة بمنزلة تهديدات لـ«النظام العالمي الحر» القائم، الأول تمثله روسيا التي أكد البيان الصادر عن القمة أن سياساتها تندرج في سياق «المحاولات أحادية الجانب لتغيير الأوضاع القائمة بالقوة أو بالإكراه»، وفي هذا السياق أكد البيان أيضاً على أن الغرب «سيعارض تلك المحاولات، وسيقف ضدها في أي مكان في العالم»، وعليه فقد جرى اتخاذ سلسلة إجراءات لتعظيم تكلفة الحرب على روسيا بالدرجة الأولى، ثم على الدول التي تدعم تلك الحرب بالدرجة الثانية، في المحور الثاني كانت الصين، فقد اعتبر البيان أن «سياسات الصين السوقية وممارساتها تشوه الاقتصاد العالمي»، وأن «الشركات الصينية تتبع سلوكيات خبيثة» قبيل أن تطلق المجموعة تحذيراً لبكين من محاولة «تحدي الهيمنة الأميركية في المحيطين الهادئ والهندي، والمساس بالوضع القائم في تايوان»، أما أدوات «المعالجة» هنا فتركزت على «انتهاج سياسات مضادة لتلك الشركات» ثم «العمل على تعزيز التحالف لمواجهة التمدد الصيني في الهادئ والهندي» مع الاستمرار في «تناول أوضاع حقوق الإنسان في أقاليم التيبت وشينجيانغ وهونغ كونغ»، أما في الثالث، أي المحور الثالث، فكانت «دول الجنوب» وهو المصطلح الذي يشار فيه لدول عدة ناهضة اقتصادياً مثل إندونيسيا والهند والبرازيل، والبيان كان قد حذر تلك الدول من «التمادي في مساعدة موسكو على تجاوز آثار العقوبات الغربية عليها» في حين أن «المعالجة» احتوت على قرار برصد ٦٠٠ مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية لتلك الدول لكن مع فرض منهجية غربية «ليبرالية» ينبغي على تلك الدول الأخذ بها، ولربما كان التركيز بحدة على «دول الجنوب» الذي يحدث للمرة الأولى بهذه القوة ناجماً عن رفض تلك الدول الخضوع للإملاءات الأميركية، ناهيك عن الفشل في كبح جماحها لتطوير شراكتها مع الصين، والتركيز هنا يشير إلى أن واشنطن ترى في الدور التي ستلعبه تلك الدول كما «بيضة القبان» في الصراع الأميركي – الصيني الذي سيحدد معالم النصف الثاني من هذا القرن فصاعداً.

ظهر الغرب في «قمة السبع» بهيروشيما موحداً تحت راية الولايات المتحدة التي تسعى لرص صفوف الحلفاء في محاولة لترميم الشقوق التي ظهرت في بنيان نظام الهيمنة الغربي على العالم، والقرارات التي صدرت عن «مجموعة السبع» كانت تندرج في سياق تعزيز «النظام العالمي الحر» وهي الأعلى وتيرة منذ انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية ما بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي أواخر العام ١٩٩١، لكن من الممكن الجزم بأن تلك الوتيرة ليست تعبيراً عن «فائض» للقوة على الرغم من توافر أدواتها، بقدر ما هي تعبير عن حالة تشنجية ما انفكت وتيرتها تتعالى منذ الـ٢٤ من شباط ٢٠٢٢، وتلك الحالة، كانت قد راكمت في الذات الجماعية للغرب شعوراً يوحي بأن «حبل السُّبحة» قد بدأ بانفراط عقده جراء التداعيات التي خلفها الحدث الذي سجله هذا التاريخ الأخير، بدءاً من «التفلت» الذي راحت كل من الرياض وأبو ظبي تختطانه في سياساتهما، ثم وصولاً إلى سياسات هي أقرب إلى نهج جديد راحت «دول الجنوب» ترى فيه أساساً لنهضتها الاقتصادية على الرغم من أن تلك الدول لا تمثل إطاراً إيديولوجياً معادياً للنظام الغربي عموماً والرأسمالي على وجه الخصوص.

لم يسبق لقمة من قمم «السبع» منذ تأسيسها أن كان الغرب فيها متراصاً كما كان في «هيروشيما»، فالخشية من انحسار المد الغربي، بكل أشكاله، دفعت «الكل» لطي خلافاتهم على كثرتها، ومن ثم دفعت بهؤلاء إلى الظهور كـ«البنيان المرصوص» لإرسال رسالة لـ«الآخرين» مفادها أن الغرب لا يزال في أوج قوته، وأن مرامي الآخرين لتحدي تلك القوة دونها عقبات وعقبات، ولربما كان هذا الأمر الأخير صحيحاً بدرجة كبيرة، لكن «الكل» الغرب والآخرين، يبدو أنهم ماضون في رمي قفاز التحدي بوجه الآخر، الأمر الذي قد يدفع نحو اختناقات من الصعب على «القوة الناعمة» إعادة فتحها ليصبح لزاماً عندها استخدام نظيرتها «الخشنة»، ولربما كان بيان «السبع» فيه الكثير مما يوحي بأن الغرب جاهز لفعل من هذا النوع الأخير حتى وإن استدعى الأمر «نبش» غبار الرياح التي هبت على هيروشيما صيف العام ١٩٤٥ واستعادة تنشقها من جديد.

إغلاق «سيمالكا» غير الشرعي يتسبب بشلل حركة البناء في مناطق سيطرة «قسد»

شهدت مناطق سيطرة ما يسمى الإدارة الذاتية الكردية التي تهيمن عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي تراجعاً ملحوظاً في عمليات البناء والإكساء بعد فقدان المواد الأولية الأساسية نتيجة إغلاق معبر سيمالكا غير الشرعي الحدودي مع إقليم كردستان العراق.

وذكرت شبكة «نداء بوست» الاخبارية أن عشرات المشروعات في مناطق سيطرة «قسد» توقفت نتيجة فقدان مادة الإسمنت وارتفاع أسعارها إلى الضعف بعد فقدانها من الأسواق.

وأشارت إلى أن إغلاق معبر سيمالكا الذي يعتبر المنفذ الوحيد لدخول المواد الأساسية إلى مناطق سيطرة «قسد» تسبب بتفاقم الأزمة بعد فقدان تلك المواد من داخل الأسواق.

ووصل سعر كيس الإسمنت (٥٠ كغ) داخل أسواق المدن الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» إلى ١٤٠ ألف ليرة سورية بعد أن كانت أسعاره تتراوح بين ٣٥ ألفاً و٤٠ ألف ليرة سورية.

وقال أحد متعهدي الأبنية رفض ذكر اسمه إن سعر الطن الواحد من مادة الإسمنت تخطى حاجز ٢٠٠ دولار في حين كان يباع سابقاً بنحو ٩٠ دولاراً فقط لا غير.

وحمّل المتعهد «الإدارة» مسؤولية الارتفاع المفاجئ لأسعار الإسمنت بعد عجزها عن ضبط تلك الأسعار نتيجة تحكم بعض التجار المقربين منها بأسعار المواد وتخزينها داخل المستودعات بانتظار ارتفاعها أكثر.

ونوّه المتعهد إلى أن الحديد لا يزال محافظاً على سعره نتيجة انخفاض الطلب عليه في حين سجل الإسمنت ومواد البناء الأخرى ارتفاعاً وصل إلى الضعف أحياناً.

ودفع الارتفاع المفاجئ لأسعار الإسمنت حسب ما نقلت الشبكة عن شخص اسمه (علي) من مدينة القامشلي عشرات الورشات الصغيرة التي تعمل في تصنيع البلوك لإغلاق أبوابها في وجه زبائنها بعد عجزها عن تأمين المواد الأساسية.

وذكر أن الأضرار التي سببتها أزمة فقدان الإسمنت لم تتوقف عند المتعهدين وأصحاب المشروعات الصغيرة بل تعدتهم إلى العاملين بالمياومة حيث فقد أغلبهم عمله ومصدر رزقه الوحيد.

وكانت إدارة معبر «سيمالكا» على الجانب العراقي أعلنت منذ أكثر من شهر إغلاق المعبر بشكل نهائي أمام حركة التجارة وعبور المسافرين حتى إشعارٍ آخر، وذلك بعد تصاعد الخلافات السياسية بين إقليم كردستان و«الإدارة الذاتية».

وكالات

حسين بحث مع السفيرة الأميركية ببغداد نقل العائلات العراقية المحتجزة فيه

قيادي عراقي: أميركا رفضت ٤ مقترحات دولية لتفكيك «مخيم الهول»!

وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين خلال استقباله السفيرة الأميركية لدى العراق آلينا رومانوسكي (الانترنت)

بينما أجرت بغداد مباحثات مع واشنطن حول عملية نقل عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي من العراقيين المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» جنوب شرق الحسكة إلى داخل الأراضي العراقية، كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون العراقي تركي العتبي عن رفض الولايات المتحدة الأميركية ٤ مقترحات دولية لتفكيك المخيم، وذلك لإبقائه من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

وذكر بيان لوزارة الخارجية العراقية أمس، أن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين التقى السفيرة الأميركية لدى العراق آلينا رومانوسكي وبحث معها سير العلاقات بين بغداد وواشنطن، وسُبل تعزيزها، ومناقشة مسألة نقل العائلات من «مخيم الهول» إلى مخيم مخصص لهم داخل العراق والتحديات المتعلقة بهذه العملية، وذلك حسب ما ذكرت الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا).

وتطرق الجانبان، حسب البيان، إلى الاجتماع القادم لـ«التحالف الدوليّ»، الذي سيعقد في المملكة العربيَّة السعوديَّة بمُشارَكة وزراء خارجيَّة الدول الأعضاء.

بموازاة ذلك، أكد العتبي في تصريح نقلته وكالة «المعلومة» للأنباء العراقية أمس»، أن «مخيم الهول» سيبقى مصدر قلق لكل

تونتر برأس العين المحتلة على خلفية قضية ثأر

فصائل أنقرة تواصل سياسة الابتزاز المالي والاعتقالات التعسفية

الاحتلال الأميركي زود قواته في قواعده غير الشرعية بمنظومة صواريخ «هيمارس»

روسيا: أميركا تحضر لهجمات إرهابية في مناطق مزدحمة بالناس في سورية

واصل تصفية واعتقال خصومه من الإرهابيين

«النصرة» يطلق النار على تظاهرة خرجت ضده في ريف إدلب